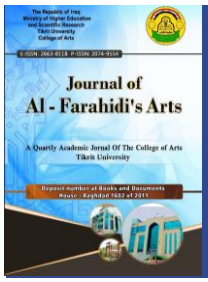

Tikrit University | جامعة تكريت
مجلة آداب الفراهيدي
Journal of Al-Farahidi's Arts

The Syrian Republican Regime and The Legitimacy Crisis Post-2012

النظـــام الجمهـــوري الســـوري وازمـــة الشرعية ما بعد عام ٢٠١٢

Prof. Dr. Kamal Hussein Adham
Department of Political Systems, College of Political Science, Tikrit University
Salahuddin, Iraq

أ. د. كمال حسين أدهم
قسم النظم السياسية، كليه العلوم السياسية،
جامعه تكريت
صلاح الدين، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
10/08/2024	17/10/2024	30/12/2024

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 https://doi.org/10.25130/jaa.9th.5.7 Conference (9th) No (5) September (2024) P (82-97)

ABSTRACT

The Syrian republican system emerged by canceling the free choice of the political system, which forced the political system to lose legitimacy from within, which weakened its regional and international role, and which led the country into a harmful war, so the regime tried to draft a constitution for the country in 2012. Syria today is the most important burning area due to internal differences and external interference, which all go back to one reason, which is the regime's lack of legitimacy before its people. The authority's approach with the one based on force has relied on force as an approach to controlling its people for decades, which has increased the complexity of the relationship between the people and the ruler. The Syrian crisis is one of the most complex crises in the Arab region, and it is also the bloodiest. Accordingly, there is an abundance of what has been written about it, but many of them are motivated by the interests of intellectual association, whether with the existing regime or with the opposition. Therefore, the origin of the problem in Syria was the legitimacy crisis, which requires research into the Syrian republican system and the legitimacy crisis, which is divided into three sections: the first section is the formation of the Syrian political system, while the second section delves into Syria and the legitimacy crisis, and the third section is Syria as an international and regional arena, in addition to the introduction and conclusion.

KEYWORDS

Legitimacy of The Regime, Syrian State, Economy, International Arena, Republican System, Legitimacy Crisis

الملخص

النظام الجمهوري الســـوري الناشـئ عن طريق الغاء الاختيار الحر للنظام الســياسـي والتي حتمت على النظام الســياســي فقدان للشــرعية من الـداخل وهو ما اضــعف دوره الاقليمي والـدولي، والتي ادخلت البلاد بحرب مؤذية ليحاول النظام عن طريق وضــع دســتور للبلاد عام ٢٠١٢، فســوريا اليوم هي اهم المناطق المشتعلة بسبب الاختلافات الداخلية والتدخل الخارجي والتي تعود كلها لمسـبب واحد هو عدم امتلاك النظام الشـرعية امام شـعبه، فمنهاج السـلطة مع قائم بالقوة اعتمدت القوة كمنهاج للسـيطرة على شـعبها منذ عقود خلت، والذي زاد من تعقيد العلاقة بين الشــعب والحاكم، فالأزمة الســورية من اعقد الازمات في المنطقة العربية كما انها الاكثر دموية وعليه فهناك غزارة في ما كتب عنها ولكن هناك الكثير منها مدفع بمصــالح الارتباط الفكري سواء مع النظام القائم او مع المعارضة وبالتالي كانت أصل المشكلة في سوريا هي ازمة الشرعية وهو ما يستدعي البحث في النظام الجمهوري السوري وازمة الشرعية ليقسم الى ثلاثة مباحث: المبحث الاول تشكل النظام السياسي السـوري، اما المبحث الثاني يخوض في سـوريا وازمة الشـرعية، والمبحث الثالث سوريا ساحة دولية واقليمية، الى جانب المقدمة والخاتمة.

الكلمات المفتاحية

شــرعية النظام، الدولة الســورية، الاقتصــاد، الســاحة الدولية، النظام الجمهوري، الأزمة الشرعية

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

يقوم النظام الجمهوري في دولة سوريا على الاعتراف والاقرار قيام النظام السياسي على قبول الشعب، هذا الاعتراف والقبول مدون على اوراق الدستور لعام ٢٠١٢، فالسيادة للشعب وبالتالي فمن يحكم البلاد يمتلك معها شرعية التفويض التي يمنحها الشعب للحاكم ، ولكن مع شهدته سوريا من عنف بسبب القمع الشديد للسلطة لشعبها الى درجة ومستوى يتضح فيه غياب وجود قبول وتوافق بين قسم من الشعب السوري وليس جله مع النظام السياسي القائم وبالتالي فلا قبول كامل او تفويض حقيقي يمتلكه النظام السياسي السوري بزعامة بشار الاسد ، فلا يملك الشعب السوري الارادة الحقيقية في اختيار من يحكمه ، ولكن هذه العلاقة بين حاكم سوريا وشعبه ليست حكراً ، فالدول العربية لم تستقر فيها السياسة ولازالت العلاقة بين شعوب العربية وحكامهم علاقة يسودها احتكار السلطة وتقييد الشعوب وهو الذي فتح الباب على مصراعيه لتدخل الدول الكبرى والاقليمية وليس ادل على ذلك اكثر من الواقع في الجمهورية السورية الممزق في حرب بين فصائل معارضة وجيش الدولة والمليشيات المتحالفة معه .

اهمية البحث: تأتي اهمية الخوض في الصراع السوري المؤذي لتبيان مدى الاختلاف الحاصل بين الشعب والحاكم في سوريا والتي وصلت الى مستوى تخريب البلاد وهلاك الشعب في سوريا.

هدف البحث: ان الاساس الذي تقوم علية سلطة ونظام سياسي لم تصل الى الحكم عن طريق القوة لا بل اعتمدت القوة كمنهاج للسيطرة على شعبها منذ عقود خلت، والذي زاد من تعقيد العلاقة بين الشعب والحاكم.

اشكالية البحث: الازمة السورية من اعقد الازمات في المنطقة العربية كما انها الاكثر دموية وعلية فهناك غزارة في ما كتب عنها ولكن هناك الكثير منها مدفع بمصالح الارتباط الفكري سواء مع النظام القائم او مع المعارضة وبالتالي تتأتى اشكالية البحث في النظام الجمهوري في سوريا وازمة الشرعية من امكانية البحث في المصادر المحايدة، فالوضع السوري بتفجره هو حصيلة الكثير من الاخطاء والسياسات التي ارتدت بنتائج عكسية اضعفت الداخل السوري وفاتحة المجال للكثير من التدخلات الاقليمية والدولية.

فرضية البحث:

ان اعتماد النظام السياسي أي نظام سياسي في المنطقة وليس هذا على النظام الجمهوري في سوريا- على تأسيس لا يعتمد تفويض حقيقي من الشعب، يضل نظام سياسي لا يمتلك رصيد له عند شعبه كما لا يمتلك له مصداقية حقيقية مع الخارج ، وهو ما يقود الى حالة مأساوية كحالة دولة الجمهورية العربية السورية.

منهجية البحث: اعتمد بحث النظام الجمهوري في سوريا وازمة الشرعية على منهاج التحليل النظمي والمنهاج الوصفي في قرأة نتائج ما وصلت اليه حالة الصراع في سوريا.

هيكلية البحث: تم تقسيم بحث النظام الجمهوري السوري وازمة الشرعية الى ثلاثة مباحث: المبحث الاول تشكل النظام السياسي السوري، اما المبحث الثاني يخوض في سوريا وازمة الشرعية، والمبحث الثالث سوريا ساحة دولية واقليمية ، الى جانب المقدمة والخاتمة.

المبحث الاول: تشكل النظام السياسي السوري:

اولا: الشعب والنظام السياسي السوري:

يعتمد قيام النظام السياسي على وجود الاختيار والقبول العام من قبل الشعب والاعتراف بان هذا النظام السياسي هو الاصلح لا دارة البلاد ، سمة لممارسة السلطة السياسية عندما يعتقد ان تلك السلطة السياسية هي على وفق مبادئ ممارسات محدده فالحاكم جدير بالقبول وفق مجموعة مستقرة من ادوات القياس كالحق والعدل فالحاكم يكون ضمن قيود يحددها له القانون والدستور في امتلاك الشرعية لا يتحقق على نحو نهائي وان ما يجب ان يكون عملية مستمرة خاضعه للتعديل على نحو مستمر لكي يبقى النظام السياسي مع تحول الاجيال الجيدة للدخول وممارسة النشاط السياسي وحتى مع تبدل الظروف ممتلكا

للشرعية (رفعت، شتاء ٢٠١٨)،ذلك ان كل شعوب المنطقة تعاني ازمة امتلاك الشعور المشترك بين افراد المجتمع الواحد بانهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الاخرى ، ففقدان هذا الشعور يدفع الفرد الى للجوء الى اشكال اخرى لتعريف نفسة وهي صورة تقليدية للهوية كالعشيرة والطائفة والجماعة الاثنية واللغة التي يتكلم بها اي كيف يعرف المواطن نفسة هذه الازمة ترتبط بالهوية ومدى وجود الاتفاق على مشروعية الحاكم الذي عليه ان يحقق التغلغل لإدارة الدولة داخل المجتمع المتعدد الثقافات والهويات وهم مرتبط بمدى اسهام الجماعات في الحياة السياسية وبالتالي امكانية وجود اندماج بين هذه الجماعات في داخل الدولة الواحدة (الأسود، ١٩٩٠)،اذ لا تختلف طريقة وأسس تشكل النظام السياسي في الجمهورية العربية السورية عن طرق تشكل باقي الانظمة السياسية في المنطقة العربية سواء كانت انظمة سياسية ملكية ام جمهورية فكل الانظمة السياسية في المنطقة توالت عليها نفس بيئة سقوط السلطنة العثمانية وتقاسم شعوب المنطقة من دول استعمارية لتتشكل معها انظمة اعلنت الاستقلال لكنها ظلت بعلاقة مع الخارج وعدم وجود تفويض حقيقي من شعوبها لتدخل دول المنطقة في مرحلة الانقلابات موصلتاً العسكر الى الحكم سواء في العراق ام في سوريا ومصر ، لتدخل البلدان العربية ومنها سوريا مراحل من عدم الاستقرار ، فالشعب السوري تاريخياً حافظ على الاختلافات الدينية والعشائرية واللغوية بسبب التكوين الجغرافي المنعزل للبلاد فالمناطق التي قطنتها أقليات دينية وبخاصة اولئك الذين اضطهدوا بشدة في الماضي كالعلوين والدروس والاسماعيليين تواجدوا بالأساس في مناطق يصعب الوصول اليها، لاسيما الجبال والوديان في اللاذقية وجبل العرب وجبل مصياف ، وكذا الحال كان يسري على الاكراد والمسيحيين بارتباطهم بالفضاء الجغرافي والاقاليم الطرفية ، فنقص سبل الاتصال لمناطق يصعب الوصول اليها وغياب سلطة مركزية قوية ساعدت كلها للحفاظ على الطابع المتميز والمستقل للمجموعات الدينية والقومية واستطاعت الجاليات التي لم ترغب في الخنوع لرقابة الدولة المركزية وهو الذي اوجب على هذه الجماعات الانسحاب الى مناطق يصعب الوصول اليها ، والى اليوم فالتوزيع الجغرافي للأقليات يتبعثر افقياً ونتيجة لتزايد السكان والهجرة من الريف الى المدينة فأحزمة الفقر والعشوائيات التي تلف المدن الكبرى لاسيما العاصمة السورية دمشق شكلت بؤر للاندماج السكاني وان اتسمت ببعض الاحيان بوجود مكثف للون واحد او اثنين، الا ان الفقر سمه مشتركة بين هؤلاء قاطنين احزمة الفقر ، ولم يمنع كون المجتمع السوري هو الاكثر تنوعاً من بين المجتمعات العربية الاستقرار السياسي والاجتماعي خلال عهد الرئيس السابق حافظ الاسد المديد باستثناء المواجهات مع اخوان المسلمين بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ ،اذ كان هذا الاستقرار هو السمة الغالبة لعدة عقود في ظل وجود دولة مركزية شديدة التنوع المجتمعي في اطار مقاربة بعثية في (تأميم الهويات) نظرت للموروث العربي الاسلام العربي الاسلامي نظرة حضارية فهذا المنظور اضحى الجميع عرب مسلمين بداءً من المسيحي الى العلوي والدرزي والاسماعيلي والكردي (عبد الرحمن، ايلول ٢٠١٧)،فكان على النظام السياسي في الجمهورية السورية احتضان سوريا بكل مكوناتها ، ومع ما تم من اصلاحات داخل النظام السوري ، التزمت السياسة في سوريا باختلاط السياسي والاقتصادي فعلى الرغم من ان البيوت الأرستقراطية والاقطاعية لم تفقد نفوذها الاقتصاد والاجتماعي الا ان الباب السياسي لم يغلق امامها بعض ظهور بيوت سياسية واقتصادية جديدة خلقت نوع جديد من التحالف بين النفوذين السياسي والاقتصادي اوجدت بيوت تمكنت من خلق نفوذ جامع بين الاقتصادي والسياسي قد حاولت السلطة السياسية اجراء اصلاحات سياسية مدنية واقتصادية لكنها كانت بطيئة وخاصة مع الفوضى البنيه الاقتصادية وتراجع الوضع المعاشي للشعب السوري فبرغم من النهج الاصلاحي المدني السياسي ظل الوضع الاقتصادي عاصياً على التصحيح الامر الذي كاد ان يصل حالة من الفقر عاشتها معظم محافظات السورية لتبدا مطالب اصلاحية بسيطة لكنها سرعان ما تحولت الى حشود جماهيرية حاشدة عمت المدن السورية غير ان الاستجابة الخاطئة من جانب السلطة الحاكمة (الصديان، ٢٠١٤)،وحتى مع التوجه للنظام في التخفيف من معاناة الشعب العربي السوري اقتصادياً فالنظام السوري اظهر عكس ما يخفي من توجه الدولة الاقتصادي الجديد ، فحزب البعث العرب الاشتراكي

الحاكم في سـوريا ومع أعلنه من تبني توجه اقتصـادي لسـوريا في المؤتمر العاشـر من اتخاذ القرار نحو التحول الاقتصـاد السـوق الاجتماعي هذا الشـكل من الاقتصـاد الذي لا يعرف عنهم الشـعب السـوري الكثير وهما استغلته الحكومة في سياسات الاقتصادية المعتمدة على السوق كاقتصاد كامل للدولة بما يتماشى مع (اهداف وفاق واشـنطن) دون الاعلان عن ذلك ظناً منها انها بذلك ترضـي الولايات المتحدة والغرب ومع تطبيق هذه السياسات الاقتصادية في سوريا وهو ما لم يرضي الغرب اذ استمرت العقوبات الاقتصادية على سوريا لأكثر من اربعة عقود (الحمش، ٢٠٢٠)، فنظام بشار الاسد اعتمد على محاولة احتواء السخط الداخلي ففي البداية سـعى رئيس الجمهورية السـورية الجديد بشـار الاسـد لتغيير النظام السـياسـي في سـورية. وتميزت مبادراته بالتحررية الليبرالية وترشيد المجتمع السوري وهي خطوة سياسات مطلوبة في سوريا ، حيث استهلت الخطوات الاصلاحية في قانون العفو عن السجناء السياسيين عام٢٠٠٠، بطلاق سراح ٦٠٠ سجين سياسي، لتليها مرحلة تشكلت فيها الحركات والمجموعات الاجتماعية ، وصدرت أول الصحف المستقلة، وافتتحت بنوك خاصة وسوق للأوراق المالية. وقدمت فكرة الانفتاح الكبير للنظام السياسي السوري مع ضرورة الاصلاحات الادارية وتشـكلت في البلاد مجموعات الطالبة لتبدأ معها المناشـدات بتغيير اسـلوب سـلطة الدولة بطرق مختلفة، واسـتمع الرئيس الجديد لمختلف الآراء، واطلق على أكثر الجماعات الكبيرة والمؤثرة تسـمية المحافظين الذين سعوا للحفاظ على النظام السياسي القائم كضمان لمواقعهم الملائم في المجتمع. واضطر بشار الاسد للأخذ بآراء هذه الجماعة بالحسبان، الا ان حتى مع التوجه الاصلاحي هذا رصد الخلل في سعي هذا الجماعات التي صنفت على انها تحافظ على النظام السياسي الى ان تجعل من هذه الجماعات مركز قوة لتتركز بذلك سلطات كبيرة في أيديها، كما طالبت مجموعة أخرى بالتحديث وشغل وضع معين في المجتمع. واعتقد ممثلوها أنه من الضروري الاصـلاح لمؤسـسـات الدولة القائمة والنظام السـياسـي، لتتمكن سـورية من التعاون المتكافئ مع الظروف والمستجدات الجيوسياسية الجديدة. واقترحوا البدء من التحول والاصلاح الاقتصادي و التي من خلال هذا التوجيه والاصلاح الاقتصادي يتم تنقية وترشيد الاجواء السياسية والاجتماعية والسياسية و تحسين واقع النظام السياسي في الداخل والخارج فالنخب الاجتماعية من السوريين والكوادر الجديدة في قيادة حزب البعث السوري) عبد الحي (2020 , ،ثانيا: الشعب والدستور الجديد:

مع الازمات عرفتها سـوريا بشـعبها والذي تضـرر كثيراً لينظم هذا الشـعب وسـير في طريق ثورات الربيع العربي ليعمل النظام الحاكم في دمشق الى امتصاص سخط الشعب من خلال اقرار دستور جديد للبلاد والتي نصـت مجموعة من الفقرات الدسـتورية على عدت حقوق منها حق حرية الاعتقاد وعدم الاكراه على اعتماد افكار ومعتقد خارج ارادت المواطن في سـوريا وهو الذي نصـت عليه المادة٤٢ اولا: حرية الاعتقاد مصـونة وفقاً للقانون، وفي نفس المادة الدسـتورية يوجد الزام بترك المواطن للتعبير عن افكاره ورأيه والذي جاءت بنصـوص دسـتورية محدده (لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول أو الكتابة أو بوسـائل التعبير كافة)، اما المادة ٤٣(تكفل الدولة حرية الصـحافة والطباعة والنشـر ووسـائل الإعلام واسـتقلاليتها وفقاً للقانون)، وبما ان النص الدسـتوري يعترف بحق التعبير عن الرأي دون تقيد او أكراه تكون طريقة التعبير عن الرأي مكفوله ومحددة وفق المادة ٤٤، والتي نصت على (للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً والإضراب عن العمل في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذه الحقوق)، هذا الحق في التعبير عن الرأي في سـوريا يستطيع دستوريا الحق في تأسيس الكيانات والتجمعات التي تعتنق هذه الافكار وهو ما نصت عليه المادة ٤٥، والتي تعطي الحق في تشـكيل الجمعيات والنقابات في سـوريا والتي جاء ت بنص (حرية تكوين الجمعيات والنقابات، على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون)الدولية, ٢٠١٢ (،لتتلخص هذه الوثيقة الدستورية ونصوصها حول مطلب يسعى النظام السياسي في دمشـق تحقيقه الا وهو نيل رضـى الداخل والخارج من خلال الدسـتور والذي اسـتكمل بأجراء الانتخابات التشـريعية السـورية التي أجريت يوم الأحد الواقع فيه ١٩، تموز ٢٠٢٠، والتي لم تتخطى كونها محاولة غير

موفقة أخرى لنظام في بحثه المستمرّ عن شرعيّة له فالانتخابات البرلمانية والتي تم تأجيلها مرّتين، استعداد منذ الآن إلى التوجه إلى صناديق الاقتراع في عام ٢٠٢٠، والتي لم تتعدّ نسبة المشاركة في الانتخابات ١٠٪ ، فقط على الرغم من كل الضغوط التي مورست على المواطنين)خيرالله (2020 , ،فواقع المشاركة الانتخابية المتدني يعطي الانطباع بضعف أسس الاتفاق على النظام السياسي القائم في البلاد.

مشكلة البحث:

الازمة السورية من اعقد الازمات في المنطقة العربية كما انها الاكثر دموية وعلية فهناك غزارة في ما كتب عنها ولكن هناك الكثير منها مدفع بمصالح الارتباط الفكري سواء مع النظام القائم او مع المعارضة وبالتالي تتأتى اشكالية البحث في النظام الجمهوري في سوريا وازمة الشرعية من امكانية البحث في المصادر المحايدة ،فالوضع السوري بتفجره هو حصيلة الكثير من الاخطاء والسياسات التي ارتدت بنتائج عكسية اضعفت الداخل السوري وفاتحة المجال للكثير من التدخلات الاقليمية والدولية.

الازمة السورية من اعقد الازمات في المنطقة العربية كما انها الاكثر دموية وعلية فهناك غزارة في ما كتب عنها ولكن هناك الكثير منها مدفع بمصالح الارتباط الفكري سواء مع النظام القائم او مع المعارضة وبالتالي تتأتى اشكالية البحث في النظام الجمهوري في سوريا وازمة الشرعية من امكانية البحث في المصادر المحايدة ،فالوضع السوري بتفجره هو حصيلة الكثير من الاخطاء والسياسات التي ارتدت بنتائج عكسية اضعفت الداخل السوري وفاتحة المجال للكثير من التدخلات الاقليمية والدولية.

أهمية البحث:

وتتلخص أهمية هذه الدراسة وأسباب إجرائها فيما يلي:

١. ضرورة الخوض في الصراع السوري المؤذي لتبيان مدى الاختلاف الحاصل بين الشعب والحاكم في سوريا والتي وصلت الى مستوى تخريب البلاد وهلاك الشعب في سوريا.
٢. مأساة الشعب السوري تعوذ جذورها الى عدم وجود شرعية حقيقية للنظام السياسي لشعب متعدد.

اهداف الدراسة:

ان الاساس الذي تقوم علية سلطة ونظام سياسي لم تصل الى الحكم عن طريق القوة لا بل اعتمدت القوة كمنهاج للسيطرة على شعبها منذ عقود خلت ، والذي زاد من تعقيد العلاقة بين الشعب والحاكم.

منهج البحث:

اعتمد بحث النظام الجمهوري في سوريا وازمة الشرعية على منهاج التحليل النظمي والمنهاج الوصفي في قرأة نتائج ما وصلت اليه حالة الصراع في سوريا.

مجتمع البحث:

الدولة السورية والشعب السوري والتدخلات الاقليمية والدولية في الشأن السوري.

مجالات البحث:

١. **المجال الزماني:** المجال الزمني منذ تأسيس الجمهورية السورية والانقلابات العسكرية التي الغت التعددية والنظام البرلماني في البلاد.
٢. **المجال المكاني:** الدولة السورية .
٣. **المجال البشري:** الشعب السوري و منطقة الشرق الاوسط.

فرضيات نظرية:

ان اعتماد النظام السياسي أي نظام سياسي في المنطقة وليس هذا على النظام الجمهوري في سوريا- على تأسيس لا يعتمد تفويض حقيقي من الشعب، يضل نظام سياسي لا يمتلك رصيد له عند شعبه كما لا يمتلك له مصداقية حقيقية مع الخارج ، وهو ما يقود الى حالة مأساوية كحالة دولة الجمهورية العربية السورية.

المبحث الثاني: سوريا وازمة الشرعية:

١- عرف الشعب السوري عبر تاريخه اشكال من المشاركة السياسية التي أضفت ضلال للشرعية في البلاد والتي لم تستمر طويلاً، تبقى مسألة اعتماد وتحول السلطة السياسية من جماعة الى اخرى عن طريق الانقلاب تلقي بظلال فقدان الثقة ونقص الشرعية ، فشرعية النظام السياسي تتلخص و تستمد من نظرة المحكومين المواطنين إلى السلطة، وإلى مدى الانسجام بين النخب الحاكمة والمحكومين، فمن خلال هذا التوافق والانسجام يمكن يحقق الاستقرار) زيد &حمد (،، وهو ما فقد عن سوريا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية :

فمع مرحلة ما بعد ا لاستقلال تمتعت سوريا بنسمات من المشاركة السياسية عبر وجود احزاب سياسية أي انه كان هناك قبول وايجاب من الشعب وهو ما لم يستمر ومالم يكن حاصلاً في سوريا بعد العقد الخامس من القرن الماضي ففي عام ١٩٥٠، قضى انقلاب عسكري عرفته سوريا بزعامة حسني الزعيم على المناخ التعددي الديمقراطية في سوريا ، الانقلابيون حضروا الاحزاب السياسية ، لتستمر الانقلابات العسكرية حتى الصعود حزب البعث ١٩٦٣ ، مستفيداً من الظروف الدولية التي تزامنت مع الصعود الاحزاب والحركات اليسارية في العالم ليتمكن حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا من حسم الصراع لصالحة وتستمر مرحلة تراجع التعددية السياسية لتغور في العمق ليتقدم نظام حكم الحزب الواحد ويتخذ صيغته النهائية ١٩٧١ مع الحركة التصحيحية ومن ثم انشاء الجبهة الوطني التقدمية ١٩٧٢ ، والتي كانت تجمع احزاب محدود يضم ستة احزاب يسارية (جرادات، ٢٠٢٠) ،لتتراجع وتختفي بعدها شيئا فشيئا وتتراجع مكانة الاحزاب ليبقى حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة في سوريا ورغم ان النظام السوري ادرك منذ وقت مبكر حتمية والحاجة الى احداث تغييرات، الان لم يتمكن من اجراء هذا التغييرات بشكل ملائم للحاجة الحقيقية للشعب السوري ، فالتغيير هو بناء توجهات ووقائع تتعلق بالبيئة الاجتماعية والفكرية والاقتصادية والسياسية بتأسيس نظام سياسي ومنظومة فكرية واجتماعية في تحقيق اهداف تخص المصلحة الحيوية لمشروع التغيير (البغدادي، ٢٠١١) .

لتتكرس معها مرحلة غياب الشرعية ، فلا تعددية حزبية في البلاد و التي يحكمها العسكر لأكثر من نصف قرن من الزمن ، فشرعية النظام السياسي القائم حالياً والتي كانت جذورها الاولى عن طريق الانقلابات العسكرية الذي قام بها الاب حافظ الاسد ليورثها الى الابن بكل حال هي مثار جدل كون شرعية أي نظام سياسي تقوم شروط اساسية يجب ان تتحقق ، فالشرعية اذا اريد لها ان تفهم وتستقر وتعيش يجب ان تستوفي عنصرين : ان تلتزم الحكومة بان تتصرف باسم القانون الا في الحالات الاستثنائية بالمقابل ان يقبل افراد المجتمع هذا التصرف وفقاً للقانون وفي الحدود التي يعينها القانون فهي قواعد واتفاقات واعراف تسمح للحكومة بان تمد سلطانها على الهيئة الاجتماعية كلها وعلى كل فرد من افرادها بغرض تعزيز العلاقة بين الافراد والجماعات، فالشرعية لنظام سياسي يعتمد دخول العسكر لتغيير السلطة لا يجد له تعريف واضح بين شرعية النظام السياسي القائم ومشروعيته ، ذلك لان الشرعية هي القدرة على خلق الايمان بين النظام السياسي القائم هي اكثر ما يلائم المجتمع وكذلك الحفاظ على هذا الايمان وبذلك تكون الشرعية وسيلة السلطة لتضمين اعضاء الهيئة الاجتماعية عن طريق تحديد واضح لمجال الاجبار والمجال الذي يمارس فيه العنف ،اما المشروعية وهي الثقة التي تعطيها الطوائف الاجتماعية للطبقة الحاكمة (عبدالله ع.، ٢٠١٠)، وهو الذي يوقع الحال في سوريا تحت طائلة الاكراه والالزام وكل الابتعاد عن الديمقراطية فلا ينظر الى الحكم في دمشق بالديمقراطي بسبب اعتماد معيار مختلف بالمرة عن ديمقراطية النظام كون الاختلاف واضح بين النظام الديمقراطي والنظام الغير ديمقراطي فالأخيرة لا يهما الاجماع داخل الدولة أو التوافق بل المهم بالنسبة للنظام في دمشق هو قدرته على صيانة الاذعان وفرضه على الاغلبية لمدة طويلة دون ان يمس تجانس الدولة بل فقط شرط توافر السلطة المركزية القوية التي تقمع أي حركة انفصالية أو مطالب للأقليات فلا يشترط في أي نظام غير ديمقراطي امتلاك الاجماع او التوافق (السعيد، ٢٠١٧)،

٢- غياب الشرعية والتفاهم ربط و الزم النظام السياسي السوري باستخدام متواصل للعنف والذي جعل من مشروع الاصلاح والتغيير يقرا على انه ضرب من ضروب الخيال ببقاء بشار الاسد على سدة الحكم للحزب والدولة فبشار الاسد يعاد انتخابه لرئاسة الدولة وأمانة الحزب دورة تلو دورة ، والرئيس بشار بمن يلحق به من اتباعه في القيادة القطرية لحزب البعث هم من يتدرج في أهم وارفع مناصب السلطة التنفيذية والتشريعية في الجمهورية السورية ، فهم يتدرجون من رئيس الوزراء الى الخارجية والمالية والدفاع ورئاسة مجلس النواب (جرادات، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، ٢٠٢٠) ،فمع سنوات العقد الاول من القرن الواحد والعشرين، والتي حملة تناقضات ومتغيرات اكبر تناقض مصادر الشرعية في الحياة السياسية لكل الدول العربية، اي ان هناك تحول جذري في مفهوم الشرعية السياسية للتحول الى نمط الشرعية العقلانية، فمع التغيرات التي غيرت هيكلية المجتمع والاقتصاد بفعل عوامل عديدة تأكلت معها انماط الشرعية السياسية الحاكمة في المنطقة العربية (يوسف، ٢٠١٧)،فمع وصول المد الثوري بربيعة العربي الى دمشق في كانون الثاني ٢٠١١ انتهت عقود من استقرار النسبي الناجم عن استبداد حزب البعث ودخلت البلاد في صراعات داخلية وهياج سياسي لتتعرض سلطة الرئيس بشار الاسد الى الاهتزاز وتهاجم من قبل العديد من الجهات الفاعلة الحريصين على الاستفادة من سلطته المتعثرة، فبعد اشهر من الانتفاضة المتعرضة لقمع وحشي كان من الواضح ان سوريا في طريقها للتفكك سياسي واجتماعي ليستفحل الاستقطاب وغدا الصراع يتطابق مع مفهوم الحرب الاهلية (هادي، ٢٠٢١)،كيف يقود النظام السوري البلاد و كيف يتعامل الشعب السوري النظام الحاكم للبلاد، فالمجتمع السوري اتسع ونما كماً ونوعاً ، خلال نصف القرن الماضي وتعلم وتقدم وتمدد وتمدن كذلك بينما بقى النظام السياسي على حالة الذي تأسس علية قبل اكثر من نصف قرن بل زاده التغير المجتمعي انغلاقاً على ذاته واعتماداً بشكل اكبر على اجهزة الامنية كوسيلة بالضبط والاحتواء اشكال التبادل المجتمعي في النظام السياسي لسوريا ، فبدايات الاصلاح ترجع الى العقد السابق من القرن الماضي بهدف اكتساب الشرعية ، فسعى النظام الى تحييد الطبقة الوسطى واقامة بنية مركزها السلطة وتهدئه المجتمع تحت اشراف اجهزة الامن التي ملئت المجال السياسي كما ان هذا النظام تصرف على اساس ان المجتمع سيبقى دون انعكاسات سياسية ، وحتى خلال الفترة التي تلت غياب الرئيس السابق حافظ الاسد بدل النظام طريقته حول ابقاء المجال السياسي ثابتا واحتواء مشاكلة التي بدأت واضحة للعيان مع تقييد حراك بعض القوى الثقافية التي شرعت بالنمو والنشاط خارج معادلات النظام الحاكم في سوريا (كيلو، ٢٠١١)، فهناك حقيقه لا يمكن لان نكرانها وهي ان الشعب السوري بكل مكوناته قد نمى واتسعت مداركة الفكرية كثيراً، فعلى الرغم من وضع النظام السوري قيوداً مشدده على أي شكل من أشكال إظهار التنوع وحرصة كثيراً في الماضي على ان لا تكون هناك اشاره الى المتمايزات الدينية او عرقية بين الشعب رغم ذلك ظل الاكراد يسعون دائما للحصول على هوية ثقافية كردية ليكون هذا المسعى الكردي أزمة مضافة الى الازمات التي يعاني منها النظام السياسي في سوريا، بسبب وصول الحكم عبر انقلاب عسكري، حكم بالحديد والنار على شعب متفتح فالشعب السوري يعد من اكثر الشعوب تفتحاً وسعياً للحصول على حقوقه - فعلى سبيل المثال الحصر- يمثل مستخدمي تطبيق الفيسبوك ٥٦٪ *(ثورة الفيسبوك واليوتيوب مصطلح اطلقه الخبراء على الانتفاضة السورية لأن التطبيقين ساهما في نقل الصور والمعلومات الى وسائل الاعلام العربية والدولية في وقت منعة فيه الحكومة السورية أي صحفي أو مراسل ، فلم يكن من الممكن نقل حقيقة ما يتعرض له المواطن السوري دون هذه الوسائط التكنلوجية : ينظر :الخطيب ، واخرون ، اب ٢٠١٤، ص ١٧٥)، من عدد سكان سوريا والذي يسعى كشعب الى التخلص من الكثير من القيود التي حددها حزب البعث العربي الاشتراكي و الذي يقود البلاد منذ عقود فدستور الحزب دفع الحزب للتدخل في كل تفاصيل ومجالات الحياة السورية الداخلية والخارجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية كما يجعل من الحزب المراقب الاول للبلاد والشعب ، مستفيداً من استبدال قانون الطوارئ في سوريا بقانون مكافحه الارهاب) سوريا :مصادرة اصول اسر المشتبه بهم عقاب جماعي للأقارب في

ظل قانون الارهاب الفضفاض(2019 ،.ومع نمو المجتمع السوري ظل النظام السوري حتى مع التغير قيادته السياسية تعتمد رؤية اعتمدت منذ العام ١٩٧٠ والتي كانت ترى في الطبقة الوسطى الحامل الوحيد للسياسة في مجتمع متخلف ولتستمر سياسة تحيد الطابق الوسطى واخراجها من المعادلة السياسية كضامن لاستقرار النظام السياسي واستمراره ، وبالتالي فإخراج هذه الطبقة الانشط في المجتمع لابد ان يعتمد منح تعويضات اقتصادية وسلطوية عن دورها السياسي الذي رسم لها ، فالنظام السياسي السوري سيجد مكانه بين الصفوف البارزين من ابناء المجتمع للإفادة منهم في استمرار النظام السياسي كون هذا النظام سيدمج كل من يبرز من ابناء الشعب السوري داخل النظام ويستفيد منه مقابل منحي حصة من المغانم او سلطه تتيح له الارتقاء داخل النظام السياسي(*خلال الفترة التي تلت رحيل الرئيس حافظ الاسد بدل النظام طريقته وحاول ابقاء المجال السياسي ثابتا" واحتواء مشكلاته التي كانت واضحة للعيان مع تقييد حراك بعض القوى الثقافية النامية خارج المعادلة السياسية باستخدام الاقتصاد كرافعة يوسع بواسطة هذه الانجازات الاقتصادية قاعدة النظام السياسي المجتمعية ينظر :كيلو ،تشرين الثاني / نوفمبر، ٢٠١١ ،ص١٨٩) (كيلو، ٢٠١١، صفحة ص ١٨٨)،فالرئيس السوري بشار الاسد ابان الثورتين التونسية والمصرية تحدث في مقابلة اجرتها جريدة (والستريت) معه حيث تحدث مطولاً ليحاول تشخيص اسباب الثورتين التونسية والمصرية ليشير الى اهمية عدم تقديم الاصلاحات للتقليل من ضغوط الشارع، لان ذلك يفقد الاصلاحات اهدافها الاساسية، كما ان الرئيس السوري في معرض مقارنة قدمها بين الاختلاف في العلاقة التي تحكم بين الرئيس والشعب السوري تختلف كلياً عن العلاقة بين بن علي وحسني مبارك وشعبيهما ، وما ان وصل تسونامي ثورات الشعوب العربية ليطرق ابواب سوريا حتى قدم الرئيس تحت ضغط الشارع التنازلات يتبعها التنازلات مقيلاً الحكومة وملغياً حالات الطوارئ ورفع الرواتب كما انه كرر اخطاء ما سبقه ليقمع الثورة بالحديد والنار والقتل والسجون فلم يتعاطى مع مطالب المتظاهرين بإيجابية لينزل الجنود والقوات الى الشارع لتبقى سوريا على نفس هيئتها فالأطباء والمهندسون والعلماء في السجون بينما المجرمون طلقاء في الشارع (علي، ٢٠١١)، فمسيرة الرئيس بشار الاسد المتعثرة وطريقة تعامله مع الانتفاضة السورية الى جانب اختيار مبدا الوراثة بمن يخلف الرئيس الراحل حافظ الاسد والذي لم يقم وزناً لماذا لم يتقبل الشعب السوري هذا الاختيار ومدى تحمل الشعب استمرار اساليب الكبت السياسي الطويلة فهذه السياسات التي ورثها الابن بشار والذي توقف عند مطالبة بعض المعارضين بأجراء حوار وطني والقيام بإصلاحات جوهرية للنظام واستدراكاً لسلبيات عملية التوريث ، في الحكم الجديد لم يسر طويلا في مجال الاصلاح بل تجاهل مطالبات الاصلاح الحقيقي ومضيعاً فرص ثمينة (سكرية، ٢٠٢٣)،لينشئ توتر متزايد بين شرائح واسعة للطبقة الوسطى السورية مع السلطة لتتم معالجتها امنياً غير ان هذه المعالجات الامنية شحنت المجال العام بشكل غير مألوف سورياً ليتم التعبير عنها عن طريق المطالبات من جهات مجتمعية واسعة تريد وتنادي بالإصلاحات الهيكلي الحقيقية والتي تصل الى مستوى يطول السلطة السياسية كما ان هذه الاصلاحات التي يطالب بها المجتمع لا تقف عند تدابير ومؤسسات النظام الخارجية عن النظام اي الحكومة ومجلس الشعب والادارات المحلية، ليعقد مؤتمر حزب البعث عام ٢٠٠٥ ، ويتخذ قرارات اصلاحية تزامنت مع الاحتلال الامريكي للعراق لتعطى الاولوية الى المسألة الامنية ويتم تأجيل الاصلاحات فعملياً قيد رئيس الجمهورية بعض صلاحيات الامن لكنه فيما بعد أعطى الامن أهمية و اولوية لتتعطل جهود الاصلاح (كيلو، ٢٠١١، صفحة ص ١٩٠)، لتختفي الصورة التجميلية التي سعى بشار الاسد رسمها على النظام السياسي السوري و تتضح حقيقة النظام السوري من واقع غياب للشرعية وغياب للتأييد الداخلي ،الا ان في المقابل فالصورة لا تختلف كثيراً ، فالمعارضة السورية المسلحة ليست موحدة وبالتالي لا تمتلك برنامجاً مستقبلي موحداً ولا بديل واضح لها يمكن ان يقنع الكثير من السوريين في الانضمام الها رغم ذلك فمع التأييد الذي حصلت عليه من القوى الدولية والاقليمية ، الا ان كافة المحاولات قد فشلت لخلع الرئيس بشار الاسد او الضغط عليه لتنحيته من الرئاسة ذلك ان الرئيس بشار الاسد استجابة للبعد السياسي للازمة عن طريق قيامة

بتفصيل نموذج دستوري جديد(على مقاسه) (*اعلنت وزارة الداخلية السورية موافقة الناخبين السوريين بغالبية ٨٩,٤ % ، على مشروع الدستور ينظر : موجز يوميات المستقبل العربي ، نيسان،٢٠١٢،ص٣٠٨)، فالنظام في سوريا يدرك حقيقة أن شرعيته، التي كانت مثار للشك والجدل حتى قبل عام ٢٠١١، آخذت في التدهور بسبب العواقب الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة للصراع وفقدان السيادة بشكل واضح لاسيما المتعلقة بشرعية النظام السياسية. وبالتالي، فهي تحاول جاهدة إثبات شرعيتها لكل من الشعب والمجتمع الدولي من خلال ادعاء قدرتها على الحفاظ على وحماية الأسس الرئيسية للدولة المتمثلة في الأرض والسكان وأجهزة الدولة (Zaki, 2018)،ولم يكن أجراء الانتخابات البرلمانية ٢٠١١ ، سوى استعمال هذه الانتخابات لتصوير نظام الحاكم في دمشق على انه المسيطر، حتى ولو لم يكن ديمقراطياً حقاً. علاوة على ذلك، فإن إجراء الانتخابات في موعدها يشير إلى الجهات الفاعلة الخارجية، وخاصة المنافسين، بأن النظام صامد ولن يستسلم للضغوط أو يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية لسوريا. كما تعمل الانتخابات أيضًا على تبرير تطبيع العلاقات مع النظام من قبل دول أخرى في المنطقة (Dr.Haid, 2024) ، ، قدمت احتجاجات ابناء الشعب السوري في اذار ٢٠١١ ، معادلة جديدة للسياسة في سوريا فقبل هذه الاحتجاجات لم يكن التنوع المذهبي والعرقي في سوريا سوى عامل دافع لكن بشكل خفي رغم ان التنوع في سوريا كان حاضرا بشكل دائم وملموس ،أي ان عموم الشعب السوري قبل الاحتجاجات لم يكن للتنوع في سوريا حضور سياسي فلم يكن حضور واضح للمكونات فلا دور سياسي واضح ومحدد ومحرك في سوريا مع تمكن النظام السوري من تحويل التعبير عن هذه الهويات الداخلية في تركيب الدولة العام فان الشبكة الاستبدادية المرتبطة بالسلطة في سوريا ادمجت هذه التنوعات الاجتماعية والعرقية والدينية في استراتيجية هيمنة الدولة ومن دون ان تخشى اي طعن أو تشكيك في مبادئها العلمانية سمحت السلطة في نفسها في ممارسة نوع خفي من اصولية الدولة معلنة عن قناعاتها العلمانية بان(سوريا الله حاميها وحامي رئيسها بكل تأكيد) ،تستهدف بذلك اختراق المجال الديني واستباق اي رغبة من غالبية الشعب السوري من السنه من الاستئثار لنفسها بجزء او حتى احتكار للسلطة (فرنسوا، ٢٠١٨)،فاستفتاء على دستور الجمهورية السورية لعام ٢٠١٢ ، رافقة شرح لنصوص الدستور الجديد ، مع توضيح وشرح ليس لجميع السوريين ، لا سباب أمنية ولوجستية ، ومن نفس هذا فقسم من السوريين لم يكونوا معنيين أو مهتمين بالعملية ، كما لم يكن بالإمكان للجميع السوريين الوصول الى مراكز الاقتراع ، كما ان المواطنين في البلاد لم يكونوا معنيين بالاهتمام بالعمل العام أو حتى المشاركة في الانتخابات البرلمانية او حتى الاستفتاء الدستورية ، فالمناخ الشعبي(الرأي العام) للسوريين يرى المشاركة في لاستفتاء الدستوري غير ملح وضروري وانما يسبقه ضرورة ايقاف العنف في البلاد (الدراجي) ، ومن هنا تكون شكل العلاقة بين كل من النظام الحاكم في سورية والخيار الدستوري ، لم تحقق في استفتاء ٢٠١٢ ، امكانية امتلاك فرصة حقيقة لتبني دستور يراعي كافة القواعد الحقوقية للمواطن و الديمقراطية للوطن والتي يتوجب اتباعها سواء في المسار الاجرائي للعملية الدستورية ،حيث عرف الشعب السوري وعبر تاريخه الحديث آليات التشاركية والشفافية والمشاركة المجتمعية اللازمة. سواء لجهة كتابة الدستور، ، وخصوصا لعملية حيث تم هدر الكثير من شروط واجراءات معرفة رأي الشعب بل تمت الاستعاضة عنه بتعيين لجنة دستورية وضعت نصوص دستور البلاد (الدراجي) ، والذي صح كذلك مع انتفاضة واحتجاجات الشباب السوري * (*فالحركات الاحتجاجية في سوريا وفي اغلب العالم العربي امتازت بممارسات يشترك فيها القائمون كونهم اعداد من الناس دون اتفاق مسبق بينهم كما ان هذه الحركات الاحتجاجية لم تكن لها قيادات معروفة، ينظر: الصادق تشرين الاول ٢٠٢٣،ص٨٠-٨١) ،ليتمكن الرئيس السوري بشار الأسد من تأدية اليمين الدستورية لولاية رئاسية رابعة، تمتد ٧، سنوات، وسط أزمة اقتصادية ومعيشية خانقة تعصف بالبلاد التي تشهد نزاعا داميا منذ أكثر من ١٠، سنوات، فهذا الاجراء تم بعد ان حصل الرئيس بشار الاسد على ٩٥ % ، من الأصوات(aljazeera, 2021) ، يعاني النظام السياسي

السوري من ازمة في الشرعية بشكل جدي وهو ما فتح الباب على مصراعيه للتدخل في الشأن السوري من قبل القوى الاقليمية والدولية.

المبحث الثالث: سوريا ساحة اقليمية ودولية:

٣- اسهمت السياسات والبدايات الخاطئة في سوريا الى فتح باب سوريا مفتوحاً للتدخلات الاقليمية والدولية ، فالسياسات الاقتصادية والواقع المفروض من قبل الاقتصاد الليبرالي الجديد المسيطر على العالم وفق الاستراتيجية الامريكية والتي تسعى اضعاف سوريا وكل الدول العربية في المنطقة لتتحول و تكون دولاً ضعيفة هشة الى ان تصل الى مستوى الدول الفاشلة التي تستدعي التدخل في شؤونها وهو يجري الان على الساحة السورية منذ اذار ٢٠١١، الى حد الان فلا تزال الحرب دائرة وسط سوريا وشمالها وشمال شرقها هذا الواقع على ارض الميدان ،اما على الصعيد الاقتصادي لا تزال السياسات الحكومية تتخبط بين التدخل وانتشار فوضى السوق والاحتكار لتبدو الاجراءات الحكومية موالية لفئة معينة من التجار واصحاب الاموال الاستثنائية من رجال اعمال جدد فلا تزال معاناة المواطنين في الحصول على حاجات الاساسية قائمة فهناك حوالي عشرة ملايين سوري بين نازح و لاجئ داخل البلاد وخارجها دون اي ظهور لبوادر حل الازمة في البلاد (الحمش، ٢٠٢٠، الصفحات ص ١٧٧-١٧٨).

اولا: التدخلات الاقليمية:

فسوريا تتشابك فيها ابعاد داخلية واقليمية ودولية معقدة فكل هذا المتداخل يجعل من الحديث عن مستقبل النظام في سوريا مقرون بترتيبات اقليمية ودولية معقدة، الاطراف الاقليمية المساندة للنظام السوري تؤكد بقائها الى مساندة للرئيس الحالي في سوريا الاسد وهي ايران التي تؤكد بموقفها المساند للأسد لتقف بمعاداة وبالضد امام المشروع التركي ودول الخليج واسرائيل فكل هذه الاطراف غير مسانده لنظام القائم حاليا في سوريا، وبالتالي فالتوازن في الاقليم ليس في مصلحة سوريا لينعكس كل هذا على الاطار الدولي فكل من روسيا والصين لا تريد ان دعم المعارضة السورية المسلحة ولا الالتحاق بالمعارضة بسبب الخوف من وقوع السياسة الصينية في شرك دعم الارهاب وهو كان ليؤكد مجدداً وبشكل واضح وصريح من قبل حليف سوريا الكبير روسيا الاتحادية من خلال تأكيد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بأن المطالبة بتنحي الرئيس السوري بشار الاسد سيؤجج *العنف* (الجزيرة، ٢٠١٢).

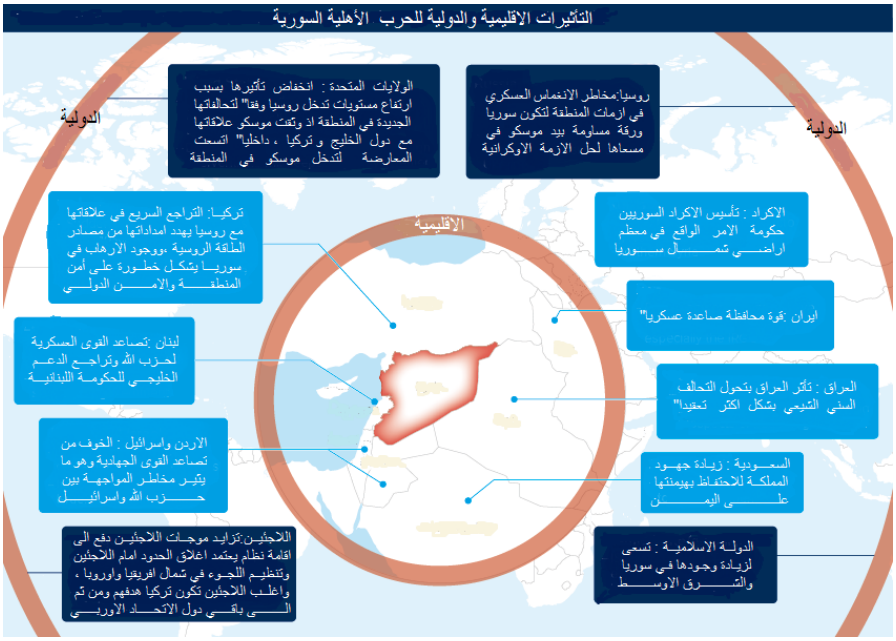

(Syria comflict will reshape regional security order, 2016)

وهنا ما مكن النظام السوري القائم من التقاط انفاسه و استعادة السيطرة على مناطق مختلفة من خلال القوة العسكري الامر الذي اعطى النظام سبباً وجيهاً لتقديم نفسة باعتباره السلطة الوحيدة القادرة على

توحيد أراضي البلاد ـ بما في ذلك مرتفعات الجولان، وهو هدف حساس وحيوي يلعب على قلوب السوريين، لكن الاستيلاء على الأراضي لم يكن من دون خسارة اقتصادية كبيرة (تقدر بنحو سبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لسوريا في عام ٢٠١٠)، وتدهور التماسك الاجتماعي، ودمار هائل في المرافق الصحية والتعليمية، ودعوة للتدخل الخارجي في البلاد (الجزيرة، ٢٠١٢)،فالتراجع في الاقتصاد السوري وكثرة التدخلات السياسية والعسكرية اوقعت البلاد والعباد في كثير من الازمات فالداخل السوري يطالب الحل والخلاص كما ان دول الاقليم لها مصالحها والتزاماتها الخاصة بسورية ، وحتى الدول الكبرى بما تمتلكه من أذرع في الساحة السورية لتبرز الجماعات الاسلامية المتشددة والكثير من الجماعات ذات المرجعيات المختلفة، هذه المستويات المرتفعة من العنف والتدخلات جعلت من ابناء سوريا مختلفين فيما بينهم حول ضرورة عنف النظام، وما إذا كان هو في الأساس قتال ضد الإرهابيين أم قمع لحركة مدنية تتحدى بقاء النظام ومع ذلك، يعتقد الكثيرون أن النظام ، من خلال إدامة العنف في البلاد، متورط في تدمير ثروات سوريا وإمكاناتها (موقع البنك الدولي للاعمار والتنمية)،فتطور الاحداث في سوريا دفع دول الخليج الى دعم بعض الفصائل المسلحة المحسوبة على(السنه) بحجه محاربة فصائل مدعومة من قبل النظام السوري والتي هي محسوبة على(الشيعة) فالسعودية وقطر والكويت لم تبخل على الجماعات المعارضة للنظام السوري بالدعم والسلاح حتى اتهمت بعض الجماعات بدعم المجموعات المتطرفة كالنصرة و داعش واحرار الشام لتقابل بشبكه دعم كبيره من الجماعات الشيعية المتورطة بدعم بشار الاسد لتكون ايران الدعم الاكبر للنظام السوري برفقه حزب الله اللبناني وعدد من الجماعات العراقية (رصد لحصيلة للدعم الايراني للاسد، ٢٠١٨).

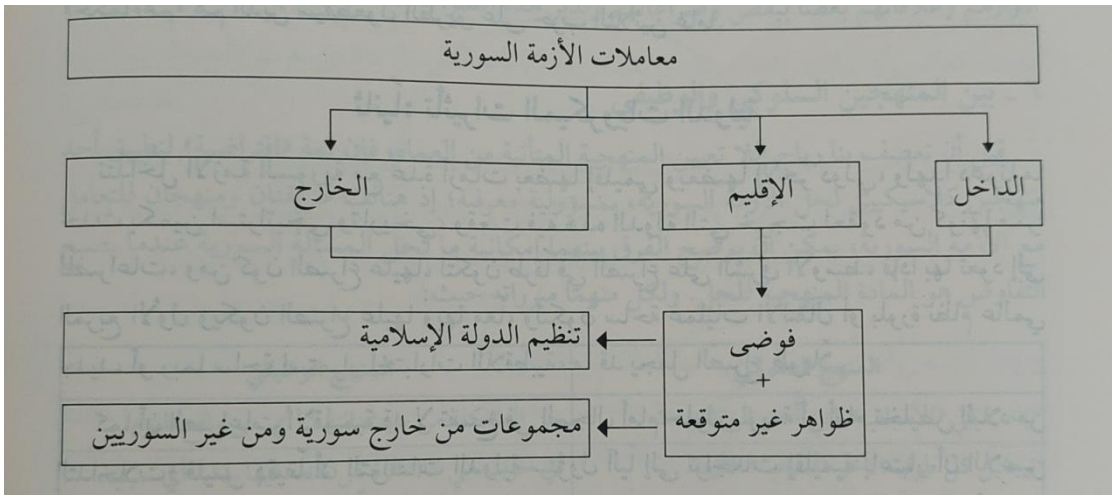

المصدر: (شعيبي، ٢٠١٦)

لتتسلسل الاحداث في سوريا بين الصراع جماعات مسلحة تدعمها دول اقليمية وقوى دولية - فعلى سبيل المثال الحصر- قوات سوريا الديمقراطية وهي جماعة مسلحة مدعومة من قبل الولايات المتحدة تدخل في الصراعات مسلحة مضادات تنظيم الدولة الاسلامية في العراق بلاد الشام والذي يتزامن معه مفاوضات في جنيف للاتفاق بين الاطراف المتصارعة على شكل الحكم والانتخابات والدستور ومكافحه الارهاب (يوميات عربية آذار ٢٠١٧، ٢٠١٨)، وعلى المستوى الاقليمي ارادت تركيا الجار الشمالي لسوريا أن تكون المستفيد الاول سياسياً، و اقتصادياً ، لتسهم بنصيب في عملية التغيير في سورية ، للكثير من الاسباب منها أسباب جيوسياسية، لتأخذ السياسة التركية لاستغلال الظروف المرافقة بكل ثورات الربيع العربي تقوم بدور الاب الروحي والموجهة لثورات وانتفاضات الربيع العربي في المنطقة، فعن طريق باحتضان تركيا للتيارات الاسلامية في حال سالمية المعارضة في سورية أرادت أن تكون صاحبة الكلمة الفصل لمستقبل سوريا و هذا ما سيعظم دون شك دور تركيا الاقتصادي ليس في سوريا فحسب وانما في كل دول المنطقة (قبلان، ٢٠١٥)،

وكمحصلة توصيف للوضع في سوريا بشعب مهجر ومرحل ، اذ تتشابك في هذا البلد ابعاد داخلية واقليمية ودولية معقدة وهو ما يتطلب ترتيبات من المؤكد تشكل إيران وحلفاءها في المنطقة في العراق وحزب

الله في لبنان أبرز داعمي للسلطة الحاكمة في سوريا اقليمياً (قبلان، ٢٠١٥)، ان ايران لن تكون بعيداً عنها، ذلك ان ايران الدولة الفاعلة اقليمياً اكدت في اكثر من مناسبة انها ستقف الى جانب حليفتها سوريا رغم الضغوط الدولية لأجل انهاء نظام الاسد وهو ما اكده محمد رضا رحيمي نائب الرئيس الايراني قائلاً (ان الشعب الايراني له موقف لا يقبل التغيير ازاء السوريين دائما الى جوارهم) (ايران تقدم لسوريا دعما" لايقبل التغيير، ٢٠١٢) ،وأحدثت الحرب في سوريا والتي امتدت لا كثر من عقد محدثتاً استقطابا بين السنة والشيعة في مختلف دول الشرق الأوسط، لكنها سلطت الضوء أيضا على انقسامات داخل كل من المذهبين، فأبرزت الخلاف بين مرجعيتي النجف وقم الدينيتين وعقّدت العلاقات فيما بين الشيعة في العراق، ففي النجف رفض المرجع الديني الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني، الذي يأتمر بأمره معظم شيعة العراق وكثيرون غيرهم في مختلف أنحاء العالم، إجازة المشاركة في حرب يراها سياسية وليست دينية، الذي استجابت بعض الأحزاب الشيعية ذات النفوذ في العراق من أتباع الزعيم الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي للدعوة لحمل السلاح، وأرسلت أتباعها إلى ساحة المعركة في سوريا. فيما وصف أحد كبار رجال الدين الشيعة ووكيل أحد المراجع الأربعة الكبار في النجف من ذهبوا للقتال في سوريا بـ"العصاة (اخبار الجزيرة، ٢٠١٣) ، فتكون بذلك سوريا ساحة مفتوحة لتدخل كل قوى اقليم الشرق الاوسط.

ثانيا: التدخلات الدولية:

في نطاق السير لدعم النظام السوري في وجه كل التهديدات المتسلسلة ضد النظام والتي اندرجت في بدايتها من الحصار الاقتصادي والسعي لخنق سوريا اقتصادياً من خلال سياسة العقوبات الامريكية تجاه سوريا قبل العام ، ٢٠١١، الا ان الحرب في سوريا فتحت الباب امام الولايات المتحدة للإعلان عن السياسات حرب معلنه ضد النظام السوري والتي سبقتها عقوبات ضد اشخاص وشركات ومؤسسات خاصة وحكومية روسية وايرانية بزعم تقديم هذه المؤسسات الدعم والمساعدة لسوريا ، وتتحول هذه العقوبات الى نطاق حرب معلنه والتشديد على خنق سوريا اقتصادياً وحظر التعامل بالدولار الامريكي ،المقاطعة او الحظر التجاري والمالي كذلك العقوبات على المتعاونين مع النظام السوري من الشركاء خارج سوريا وتعطيل عجلة الاقتصاد الانتاج والاستثمار والاستيراد والتصدير والتحويلات المالية والقروض والتكنولوجيا وغيرها واعتماد الحصار المباشر وغير المباشر مع الضغوط على دول المجاورة لسوريا كالأردن العراق ولبنان من اجل احتواء اي تفاعل اقتصادي مع سوريا (محفوض، ٢٠٢٠) ،كما لا يتم الحديث عن الصراعات في سوريا دون التطرق لحليف النظام السوري الاهم ، فالبعد الاستراتيجي لازمة الشعب السوري اعطت امتدادات بيانات صعود الدوري الروسي وتحول النظام الدولي بعيدا عن النظام احادي القطبية، الا ان البعد الاقليمي في جسم ماذا تعقيد وتشابك الازمة السورية على ارض الواقع وهو ما أخذ صورته على الارض السورية من خلال تكريس مناطق نفوذ محدده لكل طرف من اطراف النزاع على الاراضي السورية الذي يشكل صعوبة تسوية الاسهم الخطاب التقسيم والوحدة في سوريا يعتريه الكثير من الالتباس والتناقض فرغم من وجود حال التقسيم بشكل فعلي على الارض السورية، الان واقع تشابك المصالح الدولية والاقليمية على الساحة السورية وضعف الوعي لدى القوات السورية وانصارهم ونخابهم بأهمية الدولة السورية الجامعة والموحدة، الا ان المفارقة تكون في ان الدول الكبرى هي التي تدعم الوحدة السورية لأسباب استراتيجية فتفكك الوطن السوري يؤدي الى وضع امني اقليمي حرج للدول العربية المجاورة وهم وهو المهدد للمصالح القوى الكبرى (رفعت، شتاء ٢٠١٨، الصفحات ص١٠-١١) .

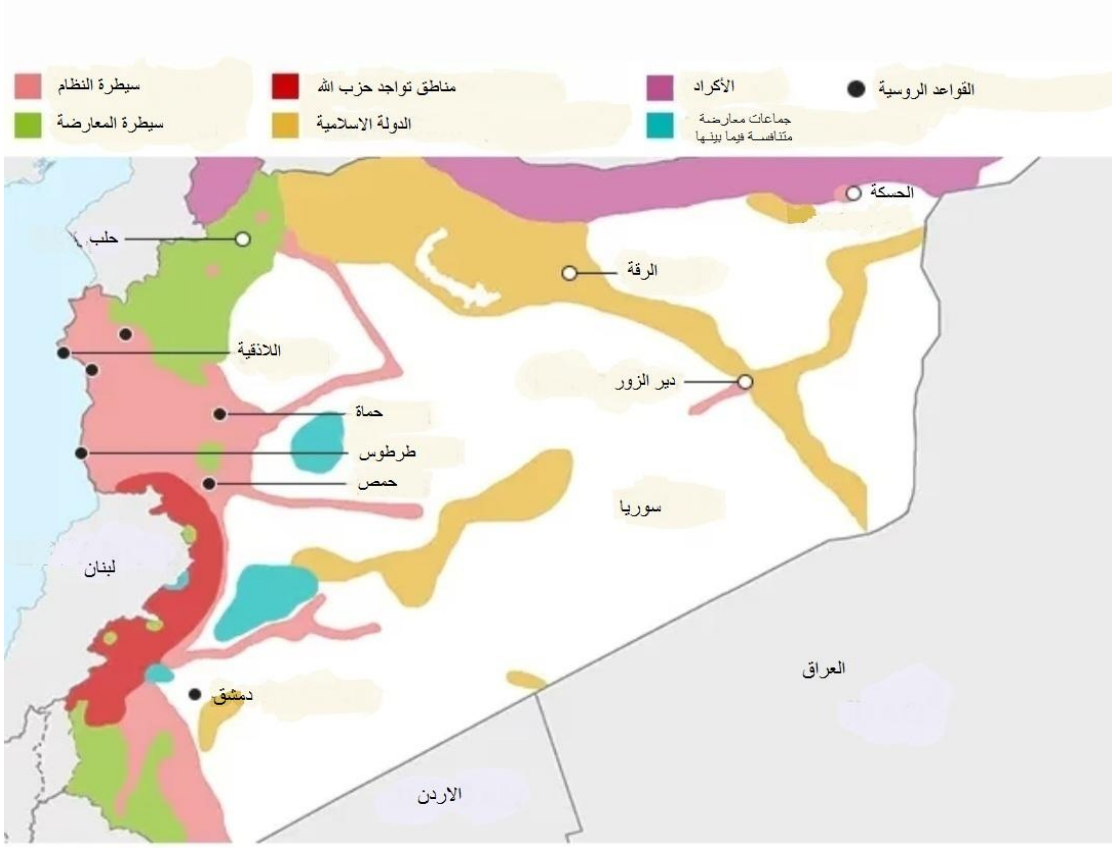

Source: (Syria crisis:Wherpe key countries stand, 2015)

فسوريا شعباً ودولة بسبب عدم استيفاء شرط امتلاك النظام السياسي في دمشق شرط الشرعية وقبول كامل الشعب بالنظام ليثبت عجز النظام لإدارة البلاد وهو الذي تسبب فقدان ثقة الشعب بالنظام الحاكم وبالتالي التدخلات الاقليمية والدولة كانت لها الشرعية في بلاد تشهد حرب عنيفة بين المعارضة المتعددة والنظام الحاكم.

الخاتمة:

كان الاعتماد على قيام النظام السوري والذي لم يكن حائز على شرعية حقيقية فنتهاج طريق الانقلاب العسكري وتصفية العسكرين المشاركين في الانقلاب افقد امكانية امتلاك النظام الجمهوري في سوريا الشرعية التي يتوجب امتلاكها من قبل أي نظام جمهوري يحكم ويدير دولة وشعب كالشعب السوري بكل مكوناته الدينية والعرقية ، لتستمر مثلمة عدم امتلاك شرعية حقيقية للنظام السياسي السوري وتزداد تعقيداً مع نظام التوريث وصعود الابن بشار الاسد ويتزايد فقدان الثقة بين الشعب والحاكم ونقص الشرعية النظام السوري القائم حالياً، فالشعب السوري بمكوناته المختلفة ليس على نفس البعد من النظام السياسي وهو ما يثير عيب مؤذي للدولة السورية فشرعية النظام السياسي تتلخص و تستمد من نظرة المحكومين المواطنين إلى السلطة، وإلى مدى الانسجام بين النخب الحاكمة والمحكومين، وهو ما فقد في سوريا اليوم ، والذي دفع الى صراع بين المعارضة السورية بمختلف مكوناتها المتوزعة على مكونات الشعب السوري ، والذي قاد الى تدخل اقليمي ودولي مؤذي للشعب السوري ، وهو ما دفع النظام السوري الى محاولة اضفاء شيء من الشرعية المفقودة في الداخل واقناع الخارج بكون النظام الحاكم في دمشق هو الافضل للشعب السوري ، يتم اجراء انتخابات وكتابة دستور للبلاد لكن اشتراك حقيقي وكامل من قبل الشعب السوري، ولكن فقدان شرعية النظام الحاكم في دمشق فتح الباب امام عدم الاستقرار السياسي والصراع بين الكثير فالداخل انقسمت البلاد بين الجماعات الكردية وجماعات مسنودة من الولايات المتحدة والجماعات الاسلامية المتشددة التابعة للدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام وهو ما فتح الباب امام كل دول الاقليم والدول الكبرى للتدخل ودعم هذا الطرف او ذاك جاعلتاً من سوريا ساحة لتضارب المصالح الاقليمية والدولية لتتبدى مأساة الشعب في سوريا بين واقع اقتصادي متردي واكبر نسبة لجوء في العالم .

المراجع:

(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من موقع البنك الدولي للاعمار والتنمية: www.worldbank.org/curated/en/780311499698927502/pdf

الجزيرة. (٢٠١٢). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2018/1/31/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B0-2012

ايران تقدم لسوريا دعما" لايقبل التغيير. (٢٦ تموز, ٢٠١٢). *الجمهورية*.

اخبار الجزيرة. (٢ تموز, ٢٠١٣). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من ازمة سوريا تعمق خلاف شيعة النجف وقم: www.aljazeera.net/news/2013/7/2

bbc: www.bbc.com/news/world-middle-east-23849587 .(october, 2015 ٣٠) .*Syria crisis:Wherpe key countries stand* تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من

Syria comflict will reshape regional security order. (٢٥ ٢, ٢٠١٦). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من www.dailybrief.oxan.com/Analysis/GA209648/Syria-conflict-will-reshape-regional-security-order

(١١ شباط, ٢٠١٨). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من رصد لحصيلة للدعم الايراني للاسد: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2018/2/11/%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF

يوميات عربية آذار ٢٠١٧. (شتاء, ٢٠١٨). *مجلة المستقبل العربي*(٤٥٩)، صفحة ص ٤١٧.

سوريا :مصادرة اصول اسر المشتبه بهم عقاب جماعي للأقارب في ظل قانون الارهاب الفضفاض. (١٦ تموز, ٢٠١٩). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من www.hrw.org/ar/news/2019/07/16/332103

aljazeera. (١٧ ٧, ٢٠٢١). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من www.aljazeera.net/news/2021/7/17٢٠٢١/٧/١٧

Dr.Haid Haid. (٢٠٢٤). *CHATHAMHOUSE*. تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من s 'The illusion of legitimacy: unveiling Syria .Haid Dr. Haid sham elections. CHATHAM HOUSE. www.chathamhouse.org/2024/07/illusion-legitimacy-unveiling-syrias-sham-elections

Zaki Mehchy. (٢٠١٨). *CHATHAMHOUSE*. تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من s 'Mehchy. Zaki 13 DECEMBER 2018 Back in Control, Syria Regime Tries to Build Its Legitimacy .CHATHAM HOUSE..WWW.CHATHAMHOUSE.ORG/2018/12/BACK-CONTROL-SYRIAS-REGIME-TRIES-BUILD-ITS-LEGITIMACY

ابو فطيم مهدي علي. (٢٠١١). *الربيع العربي الثورات العربية في القرن الواحدوالعشرين*. لبنان: وسائل الاعلام العالمية.

الدراجي. (بلا تاريخ). *سورية :دستور الازمة ام ازمة دستور؟* تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من (دراجي، ب ت ،سورية: دستور الازمة أم أزمة دستور؟) www.jcl-mena.org/assets/submissions/issueS01/5.Syria.ar.pdf

الدستور السوري: الشبكة الدولية. (٢٠١٢). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من www.constituteproject.org/constitution/syria 2012

بورغا فرنسوا. (٢٠١٨). *فهم الاسلام السياسي* (المجلد ط١). (جلال بدلة، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الساقي.

حسام عيسى عبد الرحمن. (ايلول ٢٠١٧). معضلة الاكراد السوريين بين صيرورة الادماج واسطورة الانفصال. *المستقبل العربي*، الصفحات ص٦٢-٦٣.

خيرالله خيرالله. (٢٢ ٧, ٢٠٢٠). *جريدة العرب*. تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من www.alarab.co.uk

د.سعيد رفعت. (شتاء ٢٠١٨). موقع المشكلة السورية في ازمات المنطقة. *شؤون عربية* ، الصفحات ص ٢٤٢-٢٤٣.

د.صادق الأسود. (١٩٩٠). *الاجتماع السياسي اسسه وابعاده*. بغداد: وزارة التعليم العالي.

عبد الجبار احمد عبدالله. (٢٠١٠). *العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية* (المجلد ط١). بغداد، العراق: الشؤون الثقافية العامة.

عبد السلام ابراهيم البغدادي. (٢٠١١). *النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والاصلاح السياسي* (المجلد ط١). بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد اهلل يف نادر عبد الحي. (٢ ٢, ٢٠٢٠). *المجلة الدولية للقانون والدراسات السياسية*. تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من www.alkindipublisher1982+paper+4+(2020.2.2)pdf

عقيل سعيد محفوض. (نيسان/ ابريل, ٢٠٢٠). الخنق الاقتصادي في الحرب السورية. *المستقبل العربي*(٤٩٤)، صفحة ص ٤٨.

فوزي شعيبي. (٢٠١٦). *سورية:من مطالب الاصلاح الى مخاطر تفكيك الكيان،مستقبل التغيير في الوطن العربي* (المجلد ط١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مروان قبلان. (مارس, ٢٠١٥). *المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية*. تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من : www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_5B6CBE7F.pdf

ملاح السعيد. (ايار/مايو, ٢٠١٧). الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي. *المستقبل العربي*(٤٥٩)، صفحة ص١٠٩.

منى سكرية. (حزيران, ٢٠٢٣). تدمير سوريا وتشريد شعبها :من المسؤول؟ ،مصطفى عبد العزيز مرسي. *المستقبل العربي*(٥٣٢)، الصفحات ص١٥٧-١٥٨.

منير الحمش. (ايلول, ٢٠٢٠). الاقتصاد العربي السوري :بين تحديات التنمية وسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة. *المستقبل العربي*، صفحة ص١٧٦.

مهدي جرادات. (٢٠٢٠). *الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي*. عمان، الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع.

مهدي جرادات. (٢٠٢٠). *الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي*. عمان، الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع.

ميساء عواد زيد، و مصطفى محمد حمد. (بلا تاريخ). *مجلة اتحاد الجامعات العربية*. تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤، من ?www.digitalcommons.aaru.edu.jo/cgi/viewcontent.cgi

ميشيل كيلو. (٢٠١١). *سورية...الى اين؟ ،رياح التغييرفي الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر-المغرب- سورية* (المجلد ط١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

نادية عباس هادي. (نيسان, ٢٠٢١). الموقف العراقي من الازمة السورية بعد عام ٢٠١١. *مجلة دراسات دولية*(٨٥)، الصفحات ص١٤٢-١٤٣.

هيثم علي الصديان. (اذار - مارس , ٢٠١٤). الحراك السوري وارتباطاته الاجتماعية والسياسية :قراءة سوسيوسياسية . *المستقبل العربي*، الصفحات ص ١٢٠-١٢٢.

يوسف حسن يوسف. (٢٠١٧). *مدارس النظم السياسية الجديدة* (المجلد ط١). عمان: بالعلم نرتقي مركز الكتاب الاكاديمي.

References:

(undated). Retrieved 2024, from the World Bank website: www.worldbank.org/curated/en/780311499698927502/pdf.

Al Jazeera. (2012). Retrieved 2024, from Link.

Iran provides Syria with unchangeable support. (July 26, 2012). Al-Jumhuriya.

Al-Jazeera News. (July 2, 2013). Retrieved 2024, from Syria crisis deepens Najaf-Qom Shia rift: Link.

Syria crisis: Wherpe key countries stand. (30 October, 2015). Retrieved 2024, from bbc: Link.

Syria conflict will reshape regional security order. (25 February, 2016). Retrieved 2024, from Link.

(11 February, 2018). Retrieved 2024, from Monitoring the outcome of Iranian support for Assad: Link.

Arab Diaries March 2017. (Winter, 2018). Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine (459), p. 417.

Syria: Confiscation of assets of suspects' families is collective punishment for relatives under the vague terrorism law. (July 16, 2019). Retrieved 2024, from www.hrw.org/ar/news/2019/07/16/332103.

aljazeera. (7/17, 2021). Retrieved 2024, from 7/17/2021, www.aljazeera.net/news/2021/7/17.

Dr.Haid Haid. (2024). CHATHAMHOUSE. Retrieved 2024, from Dr. Haid Haid. The illusion of legitimacy: unveiling Syria's sham elections. CHATHAM HOUSE. www.chathamhouse.org/2024/07/illusion-legitimacy-unveiling-syrias-sham-elections.

Zaki Mehchy. (2018). CHATHAMHOUSE. Retrieved 2024, from Mehchy. Zaki 13 DECEMBER 2018 Back in Control, Syria's Regime Tries to Build Its Legitimacy. CHATHAM HOUSE. Link.

Abu Fatim Mahdi Ali. (2011). The Arab Spring Arab Revolutions in the Twenty-First Century. Lebanon: Global Media.

Al-Daraji. (n.d.). Syria: Constitution of Crisis or Constitutional Crisis? Date of recovery 2024, from (Draji, B. T., Syria: Constitution of Crisis or Constitutional Crisis?) www.jcl-mena.org/assets/submissions/issueS01/5.Syria.ar.pdf.

The Syrian Constitution: The International Network. (2012). Date of recovery 2024, from Link.

Burgat Francois. (2018). Understanding Political Islam (Volume 1). (Jalal Badla, Translators) Beirut, Lebanon: Dar Al Saqi.

Hussam Issa Abdul Rahman. (September 2017). The Dilemma of the Syrian Kurds between the Process of Integration and the Myth of Separation. Al-Mustaqbal Al-Arabi, pp. 62-63.

Khairallah Khairallah. (22 7, 2020). Al-Arab Newspaper. Date of recovery 2024, from www.alarab.co.uk.

Dr. Saeed Rifaat. (Winter 2018). The position of the Syrian problem in the crises of the region. Arab Affairs, pp. 242-243.

Dr. Sadiq Al-Aswad. (1990). Political society, its foundations and dimensions. Baghdad: Ministry of Higher Education.

Abdul Jabbar Ahmed Abdullah. (2010). The Third World between National Unity and Democracy (Volume 1). Baghdad, Iraq: General Cultural Affairs.

Abdul Salam Ibrahim Al-Baghdadi. (2011). Arab political systems and the challenges of change and political reform (Volume 1). Baghdad: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah for Printing, Publishing and Distribution.

Abdullah Yif Nader Abdul-Hay. (2 2, 2020). International Journal of Law and Political Studies. Retrieval date 2024, from www.alkindipublisher1982+paper+4+(2020.2.2)pdf.

Aqeel Saeed Mahfouz. (April, 2020). Economic strangulation in the Syrian war. Al-Mustaqbal Al-Arabi (494), p. 48.

Fawzi Shuaibi. (2016). Syria: From Demands for Reform to the Dangers of Dismantling the Entity, The Future of Change in the Arab World (Volume 1). Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Marwan Qabalan. (March, 2015). Arab Center for Research and Political Studies. Retrieved 2024, from: Link.

Malah Al-Saeed. (May, 2017). The State as a Precondition for Democracy in the Arab World. Al-Mustaqbal Al-Arabi (459), p. 109.

Mona Sakaria. (June, 2023). The Destruction of Syria and the Displacement of its People: Who is Responsible? Mustafa Abdel Aziz Morsi. Al-Mustaqbal Al-Arabi (532), pp. 157-158.

Munir Al-Hamash. (September, 2020). The Syrian Arab Economy: Between the Challenges of Development and the Policies of New Economic Liberalism. Al-Mustaqbal Al-Arabi, p. 176.

Mahdi Jaradat. (2020). Political Parties and Movements in the Arab World. Amman, Jordan: Osama House for Publishing and Distribution.

Mahdi Jaradat. (2020). Political Parties and Movements in the Arab World. Amman, Jordan: Osama House for Publishing and Distribution.

Maysaa Awad Zaid, and Mustafa Muhammad Hamad. (No date). Journal of the Union of Arab Universities. Retrieved 2024, from www.digitalcommons.aaru.edu.jo/cgi/viewcontent.cgi.

Michel Kilo. (2011). Syria...Where to? Winds of Change in the Arab World Discussion Panels on Egypt - Morocco - Syria (Volume 1). Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Nadia Abbas Hadi. (April, 2021). The Iraqi Position on the Syrian Crisis after 2011. Journal of International Studies (85), pp. 142-143.

Haitham Ali Al-Sadyan. (March, 2014). The Syrian Movement and its Social and Political Connections: A Socio-Political Reading. Al-Mustaqbal Al-Arabi, pp. 120-122.

Youssef Hassan Youssef. (2017). Schools of New Political Systems (Volume 1). Amman: With Knowledge We Rise Academic Book Center.